

الشركة المتحدة للتنمية ش.م.ع

تقرير الحوكمة

٢٠١٣

المحتويات

١. التعريفات: ٤
٢. الالتزام بالحوكمة في الشركة المتحدة للتنمية ٥
٣. نبذة عن الشركة المتحدة للتنمية ٥
4. الشركات التي تملكها أو تساهم فيها المتحدة للتنمية: ٦
5. مجلس الإدارة ٧
6. تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين ١٥
٧. الرقابة الداخلية ١٥
٨. إدارة المخاطر ١٦
٩. الرقابة الخارجية ١٧
١٠. الإفصاح ١٧
١١. حقوق المساهمين ١٨
١٢. حقوق أصحاب المصالح الآخرين ١٩
١٣. المخالفات ٢٠
١٤. تقرير الحوكمة ٢٠
١٥. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ٢٠

مقدمة

السادة المساهمون الكرام،،،

دأبت الشركة المتحدة للتنمية منذ تأسيسها وإدراجها في بورصة قطر على تطبيق أفضل معايير الحوكمة والشفافية والإدارة الرشيدة تلبيةً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية، والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩. حيث اعتمد مجلس إدارة الشركة في قراره رقم ٩ لعام ٢٠١٠ ميثاقاً لمجلس الإدارة، كما اعتمد في قراراته رقم ١٠، ١١، و ١٢ لعام ٢٠١٠ تأسيس لجان الترشيحات والتدقيق والمكافآت على التوالي، واعتماد ونشر موثيق توضح إطار عمل هذه اللجان بشكل يبين سلطاتها ودورها. وتعتبر الشركة معايير الحوكمة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية عملها وأداة إدارية لا تقل أهمية عن أي أداة أخرى توظفها الشركة في خدمة تطورها ونموها.

إننا فخورون بما تحقق في الشركة حتى اليوم من التزام بهذه المعايير، لكننا ندرك في الوقت ذاته بأن الحوكمة هي عملية تطوير ورقابة متواصلة، نسعى من خلالها إلى رفد المساهمين والمستثمرين والإداريين والعاملين في الشركة بالإجراءات والسياسات والقوانين التي تضمن المصادقية والمساواة والشفافية وتوفير الحماية لهم ولاستثماراتهم.

وفي هذا الإطار، يسرنا أن نتقدم لكم بتقرير الحوكمة لعام ٢٠١٣، والذي ستجدون فيه خلاصة أداء الشركة في هذا المجال من خلال اللجان والمواثيق والإجراءات التي وضعتها الشركة موضع التنفيذ. لقد أعطت إدارة الشركة المتحدة للتنمية اهتماماً كبيراً لقوانين الحوكمة، ونظرت بجدية بالغة إلى جميع متطلباتها في تنفيذ نشاطاتها خلال العام الماضي، أخذاً بعين الاعتبار تعديلات قوانين الحوكمة التي أصدرتها الهيئة، وذلك إيماناً منها بأهمية هذه القوانين في تطوير أدائها وهيكلتها وتعزيز الثقة بينها وبين مساهميها.

وبهذه المناسبة نتوجه بشكرنا الجزيل للسادة المساهمين على ثقتهم المتواصلة بإدارة المتحدة للتنمية، كما نتوجه بشكر موازٍ للسادة في هيئة قطر للأسواق المالية على جهودهم الحثيثة في تطوير ممارسات الحوكمة وتشجيع الشركات القطرية على الالتزام بها، والنشاطات والورشات التي وفرتها الهيئة في هذا السياق بهدف الوصول تدريجياً إلى تطبيق أفضل لهذه الممارسات.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام،،،

تركي محمد خالد الخاطر

رئيس مجلس الإدارة

١. التعريفات:

الشركة	الشركة المتحدة للتنمية ش.م.ق
مجلس الإدارة أو المجلس	مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية ش.م.ق
نظام الحوكمة أو النظام	نظام حوكمة الشركات المدرجة في الأسواق التي تخضع لرقابة هيئة قطر للأسواق المالية والصادر عن الهيئة في عام ٢٠٠٩.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للشركة المتحدة للتنمية
المدراء التنفيذيون	المدراء التنفيذيون في الشركة المتحدة للتنمية والذين يتولون مناصبهم ومسؤولياتهم الإدارية اليومية في مختلف أقسام الشركة وشركاتها الزميلة والتابعة.

٢. الالتزام بالحوكمة في الشركة المتحدة للتنمية

تعتبر الشركة المتحدة للتنمية مسائل الحوكمة ذات أهمية حيوية وجزءاً أساسياً من أعمالها، حيث تواظب الشركة على اعتماد معايير وقواعد العمل بشفافية ومسؤولية ونزاهة تامة، وعلى تطبيق قواعد الحوكمة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها في إدارة استراتيجيتها ومراقبة أنشطتها وأعمالها اليومية. وقد سعت الشركة منذ تأسيسها للالتزام بالممارسات الراسخة للحوكمة ومبادئ الحكم الرشيد التي تضع أسس واضحة لحقوق ومسؤوليات حملة الأسهم فيها، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لممارسة رقابة وإدارة فعالة للشركة على نحو يعزز من ثقة المساهمين، ويؤمن الإستقرار والطمأنينة لموظفيها.

وبالتوافق مع المادة (٤) من نظام الحوكمة، تم اعتماد ميثاق لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، يحدد مسؤوليات أعضاء المجلس واللجان وأطر عملهم، بالإضافة إلى وضع موائيق قواعد الأخلاق والسلوك المهني لما فيه منفعة وخير الشركة ومساهميها.

وقد أسهم انتخاب مجلس الإدارة الجديد في ٢٠١٣/٠٢/٢٤ في دخول أغلبية أعضائه من المستقلين، وهو ما كان له أثر في تعزيز التزام الشركة بمبادئ الحوكمة، ورفع سوية الكفاءة والاستقلالية في اتخاذ القرار، ورفد المجلس بالخبرات التي يحتاجها لأداء عمله.

وتأكيداً لالتزامها بمتطلبات الحوكمة، وفي سبيل تفعيل نشاط الشركة وتعزيز التخصصية وتوزيع الصلاحيات، أقر مجلس الإدارة في ٢٠١٣/٠٩/١٨ تشكيل لجنة للحوكمة والمكافآت والترشيحات، ثم اعتمد المجلس ميثاق هذه اللجنة في ٢٠١٣/١٢/١٧، بحيث تضطلع بمسؤولياتها في إعانة مجلس الإدارة على القيام بواجباته فيما يتعلق بترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، والمدراء التنفيذيين، وتقييم أدائهم، وتقييم أداء المجلس سنوياً، واقتراح سياسة الأجور والمكافآت والحوافز الخاصة بالشركة بما يتماشى مع رؤيتها وأهدافها، بالإضافة إلى الإشراف على تطبيق الشركة لنظام الحوكمة وتطوير آليات تطبيق هذا النظام.

تغطي هذه الوثيقة المحاور الأساسية لنظام الحوكمة، كما تسلط الضوء على المحاور التي لا تلي فيها الشركة متطلبات نظام حوكمة الشركات المساهمة وذلك انطلاقاً من إيمان الشركة بأهمية الشفافية فيما يتعلق بالالتزام بهذه القواعد.

هذه الوثيقة متوفرة للعموم على موقع الشركة على شبكة الإنترنت ويمكن الوصول إليها من الرابط التالي:

<http://www.udcqr.com/Arabic/InvestorInformation/Pages/InvestorInformation.aspx>

٣. نبذة عن الشركة المتحدة للتنمية

تعتبر الشركة المتحدة للتنمية إحدى شركات المساهمة الرائدة في دولة قطر، وتتمثل رسالتها في تحديد المشاريع طويلة الأجل للمساهمة في نمو الدولة من جهة وتحقيق الفائدة والقيمة العالية للمساهمين من جهة أخرى. تأسست الشركة في عام ١٩٩٩، وتم إدراجها في سوق الدوحة للأوراق المالية في يونيو ٢٠٠٣. وسعت منذ اليوم الأول من تأسيسها، لأن تصبح أحد رموز النهضة التنموية التي تشهدها دولة قطر والمنطقة.

انتقلت الشركة منذ تأسيسها في عام ١٩٩٩ من مرحلة دراسات الجدوى إلى مرحلة التطوير والإنتاج والتشغيل، وقد أسهمت هذه الدراسات في تأسيس مجموعة من الشركات التي تحتل مركزاً مرموقاً في قطاعاتها المختلفة.

وتفخر المتحدة للتنمية اليوم بقدرتها على استقطاب أهم الفرص الاستثمارية، وتشمل نشاطاتها عدداً من القطاعات الحيوية، من ضمنها مشاريع البنية التحتية والصناعات المرتبطة بالطاقة والهيدروكربونات، والعقارات، والمشاريع المرتبطة بالبيئة والصناعات البحرية، ومشاريع تطوير المدن والمرافق العامة، وتقنية المعلومات، والأزياء، والتسويق والإعلان، والتأمين، وإدارة العقارات، وخدمات الحماية، بالإضافة إلى قطاع الضيافة والترفيه وعدد من القطاعات الأخرى.

ويعتبر مؤسسو الشركة وأعضاء مجلس إدارتها من أكثر المستثمرين نجاحاً في دولة قطر. ويملك المساهمون القطريون أكثر من ٧٥ بالمائة من أسهم الشركة، بينما تتوزع النسبة المتبقية من الأسهم على مساهمين من مختلف دول العالم.

٤. الشركات التي تملكها أو تساهم فيها المتحدة للتنمية:

تملك الشركة المتحدة للتنمية نسبة مساهمة في الشركات التالية:-

إسم الشركة	جنسية الشركة	رأس مال الشركة	نسبة المساهمة
شركة الخليج للفورمالدهيد	قطرية	أربعون مليون ريال قطري	١٠ %
شركة السيف المحدودة	قطرية	بليون ريال قطري	٢٠ %
شركة أستيكو قطر	قطرية	خمسة ملايين ريال قطري	٣٠ %
المتحدة للخرسانة الجاهزة	قطرية	خمسة وعشرون مليون ريال قطري	٣٢ %
شركة الشرق الأوسط للجرف	قطرية	خمس مائة وستون مليون ريال قطري	٤٥,٩ %
الشركة القطرية لتبريد المناطق	قطرية	ثلاثمائة مليون ريال قطري	٥١ %
شركة ميلينيا (قيد التصفية)	تركية	مائة ألف ليرة تركية	٩٩,٩ %
شركة رونوتيكا الشرق الأوسط	قطرية	مائة مليون ريال قطري	١٠٠ %
الشركة المتحدة للموضة والأزياء	قطرية	ثمانون مليون ريال	١٠٠ %
شركة اللؤلؤة-قطر	قطرية	خمسة وعشرون مليون ريال قطري	١٠٠ %
شركة مدينة سنترال	قطرية	مليون ريال قطري	١٠٠ %
شركة أبراج كارثير	قطرية	مليون ريال قطري	١٠٠ %
شركة تنمية الضيافة	قطرية	خمسون مليون ريال	١٠٠ %
الشركة المتحدة لإدارة المرافق	قطرية	خمسة ملايين ريال قطري	١٠٠ %
شركة سكوب	قطرية	خمسة ملايين ريال	١٠٠ %
الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير	جزر كيمان	خمسون ألف دولار أمريكي	١٠٠ %
شركة جيكو (قيد التصفية)	قطرية	مليونان وستمائة ألف ريال	٥٠ %
شركة مدينا إينوفا	قطرية	مليون ريال قطري	١٠٠ %

إسم الشركة	جنسية الشركة	رأس مال الشركة	نسبة المساهمة
شركة إنشور بلس	قطرية	عشرة ملايين ريال قطري	%١٠٠
شركة جليتر	قطرية	مليون ريال قطري	%١٠٠
شركة ملاك اللؤلؤة	قطرية	مليون ريال قطري	%١٠٠
الشركة المتحدة لحلول المرافق	قطرية	مليون ريال قطري	%١٠٠
شركة المنتجعات والمرافق الترفيهية	قطرية	مليون ريال قطري	%١٠٠
شركة براغماتك للتكنولوجيا	قطرية	خمسة ملايين ريال قطري	%١٠٠
شركة انترابرايز العقارية للتنمية (قيد التصفية)	تركية	أربعمائة ألف ليرة تركية	%٩٩
شركة محلات التجزئة في بورتو عربية ١	جزر كيمان	خمسون ألف دولار أميركي	%١٠٠
شركة محلات التجزئة في بورتو عربية ٢	جزر كيمان	خمسون ألف دولار أميركي	%١٠٠

٥. مجلس الإدارة

أ. هيكلية مجلس الإدارة

تم انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة خلال اجتماع الجمعية العامة الأخير بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠١٣ وهو يتألف حالياً من تسعة أعضاء وفقاً للنظام الأساسي الذي يوضح عدد الأعضاء والمنصب الذي يشغله كل عضو بالمجلس.

لا يوجد في تشكيلة المجلس الحالية أي عضو تنفيذي وجميع أعضائه غير تنفيذيين، وهو بذلك لا يلي متطلبات المادة (٩-١) من نظام الحوكمة، إلا انتخاب المجلس الجديد أدى إلى تعزيز الالتزام بالحوكمة من خلال دخول ثمانية أعضاء مستقلين من أصل تسعة، وهو بذلك يلي متطلبات المادة (٩-٢) من نظام الحوكمة التي تنص على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين.

يوضح الجدول التالي هيكلية المجلس ومناصب أعضائه وعضويتهم في اللجان المنبثقة عن المجلس:

الاسم	المنصب	اللجان			نوع العضوية	الاستقلالية	الأسهم*
		التنفيذية	التدقيق	الحوكمة			
السيد/ تركي محمد خالد الخاطر	الرئيس	رئيس	-	-	غير تنفيذي	مستقل	٧٧,٤٧٨,٠٩٢
السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني ال عبدالغني	نائب الرئيس	عضو	-	-	غير تنفيذي	غير مستقل	٢٢٠,٩٠٥
السيد/علي حسن سالم الخلف	عضو	-	عضو	-	غير تنفيذي	مستقل	12,547,370
السيد /مفتاح جاسم محمد المفتاح	عضو	-	رئيس	-	غير تنفيذي	مستقل	3,662,023
السيد / عبدالعزیز محمد حمد المانع	عضو	عضو	-	عضو	غير تنفيذي	مستقل	150,000
الدكتور / ثاني عبدالرحمن شاهين ال الشيخ الكواري	عضو	عضو	-	عضو	غير تنفيذي	مستقل	٣٤,٨٦٥,٤٦٦

الاسم	المنصب	اللجان	نوع	الاستقلالية	الأسهم *
السيد / راشد حمد أرشيد الفرهود المعضادي	عضو	- -	رئيس	غير تنفيذي	مستقل
11,273,184					
الشيخ / علي بن غانم ال ثاني	عضو	-	عضو	غير تنفيذي	مستقل
100,000					
السيد/ عمر حسين الفردان	عضو	- - -	-	غير تنفيذي	مستقل
100,132					

جدول (١): أعضاء مجلس الإدارة ومناصبهم وطبيعة عضويتهم، إضافة إلى عضويتهم في اللجان المنبثقة عن المجلس.

* عدد الأسهم المملوكة أو الممثلة بالمجلس بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٦

ب. أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية من الأعضاء التالية أسماءهم:

السيد / تركي محمد خالد الخاطر

رئيس مجلس الإدارة، عضو مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية – الصندوق المدني

قطري الجنسية من مواليد ١٩٥٨، يحمل درجة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل حالياً منصب رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية. شغل السيد تركي محمد الخاطر عدداً من المناصب المرموقة في عدة مؤسسات قطرية أبرزها منصب مدير عام مؤسسة حمد الطبية، ووكيل وزارة الصحة العامة، كما يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة "أوريدو" (كيوتل)، بالإضافة إلى مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد في البحرين.

السيد/ عبد الرحمن عبد الله عبد الغني آل عبد الغني،

نائب رئيس المجلس، عضو غير مستقل

قطري الجنسية من مواليد ١٩٦١، يحمل شهادة البكالوريوس بمرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة شركة الصناعات التحويلية. يشغل السيد عبد الرحمن عبد الله عبد الغني آل عبد الغني منصب رئيس مجلس إدارة شركة عبدالله عبد الغني وإخوانه، ورئيس مجلس إدارة مجموعة عبد الله عبد الغني وأولاده، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي.

السيد /علي حسن سالم الخلف

عضو مستقل بمجلس الإدارة، ممثلاً عن صندوق قطر الوطني (٣)

قطري الجنسية من مواليد عام ١٩٦٧. يحمل السيد علي حسن الخلف درجة في الهندسة من جامعة برادفورد إلكلي في المملكة المتحدة، وقد أكمل دراسته العليا في الاختصاص ذاته في جامعة هدرسفيلد بالمملكة المتحدة، وحصل على بكالوريوس علوم في هندسة البرمجيات من جامعة إسيكس بالمملكة المتحدة. يشغل حالياً منصب رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات في هيئة قطر للتأمين والمعاشات، كما شغل

فيما مضى عدداً من المناصب الهامة بما فيها منصب رئيس قسم دعم البرامج، ورئيساً قسم الدمج ودعم الفواتير في كيوتل.

السيد / مفتاح جاسم محمد المفتاح

عضو مستقل بمجلس الإدارة، ممثلاً عن صندوق قطر الوطني (٥)

قطري الجنسية، يحمل شهادة بكالوريوس علوم في الإدارة والاقتصاد من جامعة أوكلاند من ميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية. يتولى السيد المفتاح حالياً منصب مدير إدارة الإيرادات العامة والضرائب في وزارة المالية. شغل السيد المفتاح عدة مناصب عليا في وزارة المالية وركز على التدقيق وضريبة الدخل والإيرادات العامة والدين العام، وهو يضطلع بدور فعال جداً في لجان رفيعة في دولة قطر، حيث يشغل حالياً منصب رئيس لجنتي اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي والإعفاء الضريبي في وزارة المالية وقد شارك بهذه الصفة في مفاوضات متعلقة بأكثر من ٥٠ اتفاقية. يشغل السيد المفتاح عضوية مجلس إدارة بنك قطر للتنمية، ومؤسسة جسر قطر والبحرين، وشركة الديار القطرية للاستثمار العقاري، بالإضافة إلى عضويته في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي وجمعية الضرائب الدولية.

السيد / عبد العزيز محمد حمد المانع

عضو مستقل بمجلس الإدارة

قطري الجنسية، من مواليد ١٩٨٠ يحمل شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة سكرمنتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية. يشغل السيد عبد العزيز حمد المانع حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة المانع العقارية، بعد أن شغل منصب مدير تطوير الأعمال في مجموعة المانع، كما يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك بروة، وعضو مجلس إدارة نادي السد الرياضي، وعضو مجلس إدارة الشركة القطرية للألبان (غدير).

الدكتور / ثاني عبد الرحمن شاهين آل شيخ الكواري

عضو مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية - الصندوق العسكري.

قطري الجنسية من مواليد ١٩٦٣، يحمل شهادة الدكتوراه في إدارة المشاريع من جامعة ليل (سنكما-فرنسا)، ودرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، وزمالة حاسب كميات (أم آر آي سي أس) من المعهد الملكي لزماله حاسب الكميات بالمملكة المتحدة، بالإضافة إلى عدد من المؤهلات الأكاديمية الأخرى. يشغل السيد الكواري حالياً منصب مساعد رئيس الأركان للشؤون المالية في القوات المسلحة القطرية، بعد أن تدرج في المؤسسة ذاتها ضمن عدد من المناصب الهامة بما فيها مدير مديرية المالية، والمنتدب الخاص بالمشاريع بالديوان الأميري، ورئيس قسم الشؤون المالية بوحدة هندسة القوات المسلحة القطرية، بالإضافة إلى عدد من المناصب الأخرى. كما يشغل حالياً منصب رئيس لجنة المناقصات والمزايدات بوزارة الدفاع، وأمين سر نادي الجيش الرياضي، والمدير التنفيذي لشركة نادي الجيش لكرة القدم، ورئيس مجلس إدارة صندوق العاملين بوزارة الدفاع، بالإضافة إلى عضويته ضمن قائمة المحكمين بغرفة تجارة وصناعة قطر.

السيد / راشد حمد أرشيد الفرهود المعضادي

عضو مستقل، ممثلاً عن صندوق قطر الوطني (٤)

قطري الجنسية، يحمل شهادة ليسانس في الحقوق من جامعة بيروت العربية، وقد عزز خبرته الأكاديمية من خلال حضور عدد من الدورات والمؤتمرات وورش العمل في المجال القانوني. عضو في مجلس الشورى القطري منذ عام ١٩٩٥، وعضو في الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلاً لمجلس الشورى القطري. وهو يتبوأ حالياً عدداً من المناصب المرموقة بما فيها منصب مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة المالية، ونائب رئيس لجنة المطالبات والتعويضات. خلال مسيرته المهنية، شغل السيد المعضادي عضوية عدد من المجالس بما فيها مجلس إدارة الهيئة العامة للجمارك، ولجنة تحكيم سوق الأوراق المالية، ومجلس إدارة معهد التنمية الإدارية، ومجلس إدارة البنك التونسي القطري في تونس.

الشيخ / علي بن غانم آل ثاني

عضو مستقل، ممثلاً عن مجموعة علي بن غانم آل ثاني

قطري الجنسية من مواليد عام ١٩٨٠، حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كامبردج، وبكالوريوس في الجغرافيا من جامعة بيروت العربية. يشغل سعادة الشيخ علي بن غانم آل ثاني حالياً منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة علي بن غانم آل ثاني، وعضوية مجلس إدارة شركة السلام العالمية، ورئيس مجلس إدارة النهضة لتطوير المشاريع، وعضوية مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، وقد شغل في السابق منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية. له العديد من المقالات المنشورة في مجال الاقتصاد، وعدة مطبوعات، وهو عضو مؤازر في مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد / عمر حسين الفردان،

عضو مستقل، ممثلاً عن شركة تنمية الادخار

قطري الجنسية من مواليد ١٩٦٧، يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في المالية. ويشغل السيد عمر الفردان منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان القابضة ولبعض الشركات التابعة لها، كما يشغل عدة مناصب أخرى منها منصب رئيس مجلس إدارة بنك عمان الوطني ونائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي المتحد في الشارقة، ورئيساً لشركة تطوير المنتجعات (فندق سانت ريجيس الدوحة) وهو عضو في مجلس إدارة البنك التجاري القطري و مرسى أرابيا قطر و جمعية الهلال الأحمر القطري بالإضافة إلى عضويته في مجلس أمناء الجامعة الأمريكية ببيروت.

ج. ميثاق مجلس الإدارة

أصدر مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية ميثاق مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٠م، والذي صاغ أهم قواعد الحوكمة وقواعد السلوك ومعايير نظم المسؤولية والشفافية، ووضح أطر نشاط المجلس، كما مد

أعضاء المجلس بمؤشرات تعيينهم على القيام بواجباتهم، وهو ما يعكس سعيه لنشر ثقافة الحوكمة، بدءاً من الهيكلية الإدارية للشركة ووصولاً إلى جميع العاملين فيها.

ويحدد ميثاق مجلس الإدارة في المادة (٨) منه الواجبات الاستثمارية لأعضاء المجلس بما فيها التصرف بحسن نية وتوخي الحرص والعناية والعمل لمصلحة الشركة والإلمام التام بجميع المسائل ذات الصلة والتأكد من الالتزام بجميع القوانين واللوائح والعقود التي تلتزم بها الشركة، بهدف تحقيق مصالح جميع المساهمين بجدية، فضلاً عن الاطلاع على هيكل الشركة وإدارتها وكل المعلومات التي تمكن عضو مجلس الإدارة من الاضطلاع بمسؤولياته. ما يضمن التزامه بالمادة (٦) من نظام الحوكمة.

د. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

أولاً - يضطلع مجلس الإدارة بالمهام الواردة بميثاقه بالإضافة إلى الموافقة على الأهداف الإستراتيجية للشركة وتعيين المدراء واستبدالهم وتحديد مكافآتهم ومراجعة أداء الإدارة وضمان التخطيط/التعاقب على إدارة الشركة، وكذلك ضمان تقييد الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة وبالعقد التأسيسي للشركة وبنظامها الأساسي، كما يتحمل المجلس مسؤولية حماية الشركة من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو غير المناسبة. وهو بذلك متوافق مع المادة (٥) من نظام الحوكمة.

ثانياً - ينص ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة إطلاع أعضاء المجلس على جميع الوثائق والمعلومات التي تمكنهم من الاضطلاع بمسؤولياتهم، وينص أيضاً على ضرورة حضور الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات جمعيات المساهمين وأن يشارك فيها بفعالية مع عدم التغيب إلا لظروف قاهرة أو أسباب مقبولة. وفي هذا السياق، تؤكد الشركة حضور أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان التعيينات والمكافآت والتدقيق، بالإضافة إلى المدراء التنفيذيين بالشركة والمدققين الداخليين وممثلين عن المدققين الخارجيين في جميع اجتماعات الجمعية العامة التي تم عقدها سابقاً.

ثالثاً - توفر الشركة لموظفيها البرامج التدريبية الملائمة، ولديها سياسة واضحة تجاه تطوير وتدريب الموظفين، إلا أنها لم تضع بعد برامج تدريبية مخصصة لأعضاء مجلس الإدارة، وهو ما لا يلي متطلبات المادة (٣-١٤) من نظام الحوكمة. وما زالت الشركة تنظر في قرار تعيين مدير لشؤون التدريب والتطوير والذي سيضطلع بمهمة تحديد المعلومات التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول عليها لدى انضمامهم، وكذلك إعداد برامج تدريب وتطوير خاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وتنتظر الشركة الحصول على تقرير استشاري من شركة متخصصة قبل البت في هذا القرار.

رابعاً - تنص المادة ١٤-٤ من نظام الحوكمة على ضرورة إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على كافة التطورات في مجال الحوكمة، ولهذا الغرض يقوم المدقق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية، خلال اجتماعات لجنة التدقيق، ووفقاً لميثاق لجنة التدقيق، بمساعدة المجلس على تحمل مسؤولياته والالتزام بأفضل الممارسات وقوانين الإفصاح والشفافية والامتثال للقوانين واللوائح وقواعد أخلاقيات المهن بالإضافة إلى إطلاع أعضاء المجلس على كافة المستجدات المتعلقة بجميع الممارسات المنصوص عليها في هذا السياق.

خامساً. وفيما يتعلق بالمادة ١٤-٥ من نظام الحوكمة والتي تنص على وجود أحكام في النظام الأساسي للشركة تحدد إجراءات واضحة لإقالة أعضاء مجلس الإدارة في حال تغييبهم عن اجتماعات المجلس، نشير

في هذا السياق إلى المادة ٣٩ من النظام الأساسي والتي تنص على ذلك صراحة: "إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية للمجلس أو خمسة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس، اعتبر مستقياً".

هـ. الفصل بين مناصبي الرئيس والمدير العام

تقيد مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية بالفصل التام بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، وفي هذا السياق أقر المجلس في ١١ أبريل ٢٠١٢ قرار الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. ويشغل منصب الرئيس التنفيذي بالإنيابة في الشركة المتحدة للتنمية حالياً السيد/ بدر محمد المير، الذي يرفع تقاريره للجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة ويكون مسؤولاً أمامها. ويمارس جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة مهامهم في إدارة المجلس من خلال لجان الحوكمة المختلفة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و. واجبات رئيس مجلس الإدارة

بالإضافة لواجباته الواردة بميثاق المجلس، وفيما يتعلق ببند المادة (٨) من نظام الحوكمة، والتي تحدد واجبات رئيس مجلس الإدارة، التزم السيد/ رئيس مجلس الإدارة بالدعوة لعقد اجتماعات المجلس والموافقة على جدول أعمالها، وأشرف على مناقشة المجلس لجميع المسائل الأساسية، مع الأخذ بالاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من الأعضاء، كما لعب دوره في تشجيع الأعضاء على المشاركة بشكل فعال في تصريف شؤون المجلس.

لم يشغل رئيس مجلس الإدارة رئاسة لجان التدقيق والحوكمة، وإنما فقط رئاسة اللجنة التنفيذية، مع العلم أن اللجنة التنفيذية ليست من اللجان المطلوبة بموجب نظام الحوكمة، وهو بذلك متوافق مع متطلبات النظام. وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق لجنة الحوكمة والمكافآت والترشيحات ينص على ضرورة إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ما يتوافق والمادة ١٥-٥ من نظام الحوكمة.

ز. اجتماعات مجلس الإدارة

التزم مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية في عام ٢٠١٣ بعدد الاجتماعات المنصوص عليه بالمادة ١١-١ من نظام الحوكمة، بالإضافة إلى عقده لاجتماعين إضافيين، حيث بلغ عددها الإجمالي في العام ٢٠١٣ ثمانية (٨) اجتماعات، تم عقد سبعة (٧) منها بعد انتخاب مجلس الإدارة الجديد. وبين الجدول (٢) أدناه سجل حضور أعضاء المجلس في هذه الاجتماعات وذلك خلال فترة شغلهم لعضوية المجلس.

الاسم	المنصب	الاجتماعات	الحضور
السيد/ تركي محمد خالد الخاطر	رئيس مجلس الإدارة	٧	٧
السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	نائب رئيس مجلس الإدارة	٨	٤
الشيخ / أحمد بن ناصر بن فالح آل ثاني	شغل منصب الرئيس إلى حين استقالته في ٢٠١٣/٠٩/١٩	٦	٥
السيد/ علي حسن سالم الخلف	عضو	٧	٦
السيد / مفتاح جاسم محمد المفتاح	عضو	٧	٥
السيد / عبدالعزيز محمد حمد المانع	عضو	٧	٣
الدكتور/ ثاني عبدالرحمن شاهين الكواري	عضو	٧	٣

الاسم	المنصب	الاجتماعات	الحضور
السيد / راشد حمد أرشيد الفرهود المعضادي	عضو	٧	٦
الشيخ / علي بن غانم آل ثاني	عضو	٧	٥
السيد/ عمر حسين الفردان	انضم للمجلس في ٢٠١٣/٠٩/١٩	٣	٢

جدول (٢): عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس وسجل حضور الأعضاء.

عقدت جميع اجتماعات المجلس بدعوات من رئيس مجلس الإدارة تم إرسالها للأعضاء في فترة وسطية قدرت بحوالي ١٥ يوم قبل عقد الاجتماعات، وتضمنت أصولاً جدول أعمال الاجتماع كما هو منصوص عليه في نظام الحوكمة. صادق رئيس مجلس الإدارة على محضر جدول أعمال كل اجتماع من الاجتماعات أعلاه في بداية كل اجتماع لاحق، كما اطلع ووقع عليه جميع الأعضاء بالمجلس.

ح. أمين سر المجلس

أقر مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية في أغسطس ٢٠١٢ تعيين مستشارة الشركات الأستاذة/مريانا طنوس، في منصب أمين سر المجلس واللجان الفرعية المنبثقة عنه، وقد تم إخطار بورصة قطر بذلك. وتحمل الأستاذة طنوس إجازة في الحقوق من جامعة معترف بها، وهي تعمل في الشركة المتحدة للتنمية منذ العام ٢٠٠٨ وتتضمن مهامها كأمين سر للمجلس ما يلي:

- تسجيل وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، والمحفوظات والكتب والتقارير المحالة من وإلى المجلس؛
- التنسيق بين مختلف أعضاء المجلس، فضلاً عن التنسيق بين المجلس وأصحاب المصالح الآخرين، بما في ذلك المساهمون والإدارة والموظفون؛
- مساعدة رئيس مجلس الإدارة على تسهيل وصول كافة المعلومات ذات الصلة إلى أعضاء المجلس؛
- توفير الاستشارة للمجلس في القضايا المتعلقة بالحوكمة.

ط. لجان مجلس الإدارة

أولاً: اللجنة التنفيذية:

يرتكز عملها على مساعدة المجلس في القضايا الإستراتيجية، والأمور المتعلقة بالموازنة والمشتريات.

ثانياً: الحوكمة والمكافآت والترشيحات:-

شكل مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية لجنتين للترشيحات والمكافآت في ٢٠١٣/٣/٥ بحيث تضطلعان بمسؤولياتهما وفقاً للميثاق المعتمد لكل منهما، إلا أن اللجنتين لم تعقدا أي اجتماع لهما خلال العام ٢٠١٣.

في ٢٠١٣/٠٩/١٨ أقر مجلس الإدارة تشكيل لجنة واحدة للحوكمة والمكافآت والترشيحات بدلاً عن لجنتي المكافآت والترشيحات السابقتين، وذلك بهدف الوفاء بمتطلبات الحوكمة، وتفعيل نشاط الشركة وتعزيز التخصصية وتوزيع الصلاحيات. وقد صدر ميثاق هذه اللجنة في ٢٠١٣/١٢/١٧ واعتمد من قبل مجلس الإدارة، ومن المقرر أن تبدأ اللجنة اجتماعاتها الدورية اعتباراً من بداية العام ٢٠١٤.

يتأأس لجنة الحوكمة والمكافآت والترشيحات السيد راشد حمد الفرهود المعضادي ويشغل عضويتها كل من الدكتور ثاني عبدالرحمن شاهين الكواري، الشيخ علي بن غانم آل ثاني، والسيد عبدالعزيز محمد حمد المانع، وجميعهم من المستقلين، وهي بذلك تتوافق ومتطلبات المادتين (١٥-٢) و(١٦-١) من نظام الحوكمة.

تملك اللجنة ميثاقاً يحدد مسؤولياتها وصلاحياتها في إطار نظام الحوكمة، وتتضمن مسؤولياتها ترشيح وتعيين أعضاء المجلس وشاغلي الوظائف التنفيذية في الشركة، وتقييم أدائهم وأداء مجلس الإدارة سنوياً، واقتراح سياسة الأجور والمكافآت والحوافز الخاصة بالشركة ومتابعة الإشراف على تطبيق الشركة لنظام الحوكمة وتطوير آليات تطبيق هذا النظام.

ثالثاً: لجنة التدقيق:-

شكل مجلس الإدارة في ٢٠١٣/٣/٥ لجنة للتدقيق برئاسة السيد مفتاح جاسم محمد المفتاح، وعضوية كل من السيد/ علي حسن الخلف، والسيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع، والشيخ/ علي بن غانم آل ثاني، ثم أقر المجلس تعديل هيكلية اللجنة لتتألف من ثلاث أعضاء على الأقل بعد استقالة السيد عبدالعزيز محمد حمد المانع من عضوية اللجنة. وبذلك يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق من المستقلين وهو ما يتوافق والمادة ١٧-١ من نظام الحوكمة، سيما وأن رئيس اللجنة السيد مفتاح جاسم محمد المفتاح يتمتع بخبرة طويلة في مجال التدقيق كونه شغل عدة مناصب عليا في وزارة المالية مضطلعاً بشؤون التدقيق وضريبة الدخل والإيرادات العامة والدين العام.

تملك اللجنة ميثاقاً يحدد مسؤولياتها وصلاحياتها في إطار نظام الحوكمة، وتتضمن مسؤولياتها ترشيح المدققين الخارجيين والإشراف عليهم والنظر في استقلاليتهم، والإشراف على صحة البيانات والتقارير المالية ومراجعتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة التدقيق لم تتضمن أي عضو يعمل حالياً أو عمل سابقاً لدى المدققين الخارجيين.

عقدت لجنة التدقيق تسع (٩) إجتماعات خلال العام ٢٠١٣م، بالإضافة إلى ورشة عمل واحدة، وهي بذلك تلبى متطلبات المادة ١٧-٤ من نظام الحوكمة التي تنص على انعقاد اجتماعات اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

ي. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

تم انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة خلال اجتماع الجمعية العامة الأخير بتاريخ ٢٠١٣/٠٢/٢٤ وهو يتألف حالياً من تسعة أعضاء وفقاً للنظام الأساسي الذي يوضح عدد الأعضاء والمنصب الذي يشغله كل عضو بالمجلس.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النظام الأساسي للشركة لا يحتوي على أحكام تضمن إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الانتخابات، خلافاً لما تنص عليه المادة (٢٦) من نظام حوكمة الشركات.

أما فيما يتعلق بنظام التصويت التراكمي فإن الشركة لم تحصل خلال عملية الانتخاب السابقة على آليات وإجراءات وأدواء التصويت التراكمي المطلوب تنفيذها من قبل هيئة قطر للأوراق المالية، على أنها ستواصل التعاون والتنسيق مع هيئة قطر لضمان تحقيق ذلك خلال الانتخابات القادمة.

رابعاً: إتاحة موثائق المجلس للعموم

وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجنة الحوكمة والمكافآت الترشيحات قد تمت الإشارة إليها بتقرير الحوكمة للعام الماضي وإرفاق نسخ منها بالتقرير عند إرساله للمساهمين والبورصة وهيئة قطر للأسواق المالية، وهي متاحة بنسخها المعدلة للجمهور بموقع الشركة على شبكة الإنترنت، ويمكن الوصول إليها على الرابط التالي:

<http://www.udcqatar.com/Arabic/InvestorInformation/Pages/CorporateGovernanceCharters.aspx>

٦. تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين

لم تنص الشركة المتحدة للتنمية بعد على أي قواعد وإجراءات خطية تحكم عدم دخول أعضاء مجلس إدارتها أو الأطراف ذات الصلة في صفقات مع الشركة، الأمر الذي لا يتوافق مع أحكام نظام الحوكمة في هذا المجال. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أعضاء مجلس إدارة الشركة قد قاموا بالتوقيع على تعهد المحافظة على السرية وعدم تضارب المصالح، إقراراً منهم بالالتزام بمجموعة من القوانين التي تحكم دخولهم في صفقات مع الشركة. كما فرضت الشركة على موظفيها كافة التوقيع على إقرار وتعهد بالمحافظة على السرية وعدم إفشاء أي معلومات تتعلق بحقوق الشركة وصفقاتها، والالتزام بسياسات الشركة وموئيق قواعد الأخلاق والسلوك المهني المعتمدة لديها.

وبالرغم من عدم وجود إجراءات مكتوبة بهذا الخصوص، فإن مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية قد وازب دائماً على العمل بسياسته العامة المتمثلة في عدم دخول أعضائه أو الأطراف ذات الصلة في صفقات مع الشركة، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لعدم مشاركة العضو المعني في المناقشة أو التصويت في حال حدوث ذلك، بالإضافة إلى عرض الأمر على الجمعية العامة. فضلاً عن ذلك، فإن ميثاق مجلس إدارة الشركة يفرض على كل عضو بمجلس الإدارة الالتزام بواجبات العناية والإخلاص والتقيد بالسلطة المؤسسية، وبأن يعمل دائماً على أساس معلومات واضحة وبحسن نية، لمصلحة الشركة والمساهمين كافة، بفاعلية للالتزام بواجباته تجاه الشركة.

٧. الرقابة الداخلية

لا تنفك مهمة التدقيق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية تتطور بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال الشركة، والنهوض بالتزاماتها في مجال التدقيق الداخلي، سيما من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في الشركة.

فالشركة تتميز بمجموعة من السياسات واللوائح الداخلية والقرارات والتعميمات وغيرها من الإجراءات الرقابية المكتوبة التي صممت خصيصاً للحرص على تنظيم سير الأعمال داخل مختلف إدارات الشركة وضمان تنفيذ توجهات الإدارة، والتأكد من الفصل بين الواجبات، وتطوير الموظفين وتحفيزهم وتنمية

سلوكهم المهني، وتسهيل تبادل المعلومات بشكل يمكن أصحاب العلاقة من القيام بواجباتهم ويساهم في تسيير ومراقبة العمل بالشكل الأنسب.

وتقع مسؤولية صياغة وتفعيل إجراءات الرقابة الداخلية للشركة المتحدة للتنمية لضمان التزامها بسياسات الحوكمة الخاصة على عاتق وحدة تدقيق داخلي تقوم بمراجعة ومراقبة جميع إدارات الشركة وأعمالها ومشاريعها، لتقويم جودة أدائها، وتحديد المخاطر ورفع التوصيات، وسيما فيما يتعلق بـ:

- تقييم نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة ومدى تحقيقها لأهداف الإدارة العليا المرجوة، مع تقديم الاقتراحات والتوصيات التي ترفع من كفاءة تلك النظم.
- تقييم مدى التزام جميع الإدارات بتطبيق نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.
- الإخفاق في الالتزام بسياسات الشركة وإجراءاتها وأسباب هذا الفشل.

مع الإشارة إلى أن وحدة التدقيق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية قسم قائم بحد ذاته ويتألف من فريق عمل من خلفيات مهنية وفنية مختلفة، تم تدريبهم بشكل مناسب ووافٍ للعمل باستقلالية وموضوعية، وهو بالتالي قادر على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للشركة. ولهذا الفريق حرية الوصول في أي وقت إلى جميع إدارات وأنشطة الشركة والوثائق العائدة لها كي يقوم بمهام التدقيق على أكمل وجه.

وحفاظاً على استقلاليتة وحياده إزاء الأنشطة التي يقوم بمراقبتها، يُمنع على أفراد فريق وحدة التدقيق الداخلي المشاركة في المهام اليومية لإدارات وأقسام الشركة.

فوض مجلس الإدارة في الشركة جميع المسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي، بما في ذلك تعيين رئيس وحدة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق. غير أن رئيس وحدة التدقيق الداخلي الحالي للشركة تم تعيينه من قبل الإدارة التنفيذية السابقة سيما وأنه بدأ مهامه في الشركة قبل تشكيل لجنة التدقيق.

يرفع الرئيس المذكور التقارير المتعلقة بمسائل التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق وقد فوض مجلس الإدارة لجنة التدقيق مهمة الإشراف على كافة المسائل المتصلة بالتدقيق الداخلي.

ونوه إلى أن وحدة التدقيق الداخلي تقدم تقاريرها الفصلية خلال اجتماعات لجنة التدقيق، وخلال العام ٢٠١٣ عقدت لجنة التدقيق تسع (٩) اجتماعات وورشة عمل واحدة، وهو ما يتوافق ومتطلبات نظام الحوكمة.

٨. إدارة المخاطر

تهتم الشركة إهتماماً بالغاً بتطبيق منظومة متكاملة من الممارسات الإدارية لضمان توفير نظام فاعل لإدارة وتقدير كافة المخاطر التي ترتبط بعمل الشركة والتي من شأن حسن إدارتها تحقيق أهداف الشركة وخططها المستقبلية، والهدف الأساسي من إطار إدارة المخاطر هو حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعوق تحقيق مجموعة من أهداف التشغيل المالي بصورة مستدامة. هذا وتدرك إدارة الشركة المتحدة للتنمية الأهمية الحرجة لامتلاك أنظمة إدارة مخاطر تتسم بالفعالية والكفاءة.

وتضطلع وحدة التدقيق الداخلي في الشركة، منذ نوفمبر ٢٠١٢، بمهام إدارة المخاطر، وقد أطلقت الوحدة في هذا السياق برنامجاً لإدارة المخاطر ومشروعاً لمكافحة الاحتيال، وقامت بتطبيق البرنامجين بشكل مبدئي على الشركة المتحدة للأزياء التابعة للشركة المتحدة للتنمية. وتمثل دور وحدة التدقيق الداخلي في مساعدة المدراء التنفيذيين في تحديد المخاطر بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالاحتيال، ووضع الخطط المتعلقة بدرء المخاطر، وتعمل وحدة التدقيق الداخلي على رفع تقارير المخاطر إلى الإدارة التنفيذية وتتابع مستوى الاستجابة تجاهها. ويجري الإعداد لتعيين موظفين مستقلين لوحدة المخاطر، على أن يتم فصلها عن التدقيق الداخلي مستقبلاً.

٩. الرقابة الخارجية

يتم اتخاذ قرار تعيين المدققين الخارجيين، بما في ذلك تحديد أتعاب المدقق الخارجي، خلال اجتماع الجمعية العمومية الذي يمكن لكافة المساهمين المشاركة فيه. ويحضر المدقق الخارجي هذا الاجتماع لتقديم تقريره والإجابة عن استفسارات المساهمين.

وقد أقرت الجمعية العامة للشركة المتحدة للتنمية خلال اجتماع الجمعية العامة الأخير تعيين السادة "أرنست أند يونغ" مدققاً خارجياً لمراجعة بيانات الشركة وتقديم خدمات التدقيق للشركة عن السنة المالية ٢٠١٣، ويتوافق هذا التعيين مع المادة ١٩-٥ من نظام الحوكمة التي تنص على أن تقوم الشركة المدرجة في البورصة بتغيير المدقق الخارجي كل ثلاث سنوات. والهدف من تعيين المدقق الخارجي هو التأكيد لمجلس الإدارة والمساهمين على أن البيانات المالية قد تم إعدادها وفقاً لكافة القوانين والتشريعات المعنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى الحرص على أن هذه البيانات المالية تمثل المركز المالي وأداء الشركة في كافة الجوانب. مع العلم أن دور المدقق الخارجي قد اقتصر على تقديم خدمات التدقيق للشركة فقط، حيث يمتنع عليه القيام بأي عمل أو نشاط آخر.

وتوافقاً مع مبادئ التدقيق، فُرض على المدقق الخارجي العمل بكل موضوعية واستقلالية عن الشركة ومجلس إدارتها، وبعيداً عن أي تضارب للمصالح.

١٠. الإفصاح

تتخذ الشركة المتحدة للتنمية من مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل حجر أساس لها عند الاتصال بالجهات الرقابية أو أي جهات أخرى من أصحاب المصالح، أو في اجتماعات الجمعية العمومية.

وبالفعل، فالشركة تلتزم التزاماً تاماً بكافة متطلبات الإفصاح، حيث تقوم بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بشأن المسائل المشار إليها في نظام الحوكمة بما فيها أسماء أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتشكيلها حيث تمّ تفصيل كامل المعلومات المتعلقة باللجان في الميثاق العائد لكل منها والذي يتم نشره على موقع الشركة الإلكتروني، وعدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة المتاح لكافة المساهمين، فضلاً عن نتائجها المالية ربع السنوية ونصف السنوية والختامية خلال الفترة المحددة في لائحة بورصة قطر، بالإضافة إلى كافة التطورات التي تؤثر على أداء سعر سهم الشركة المدرج في البورصة. كما ترتبط الشركة بقنوات اتصال مباشرة بمساهميها حيث تتيح لهم إمكانية الاطلاع على المعلومات في الحدود المنصوص عليها

قانوناً. وتؤكد الشركة المتحدة للتنمية في هذا السياق على أن كافة التقارير المالية للشركة مطابقة لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ومتطلباتها، ويتم توزيعها على جميع المساهمين.

١١. حقوق المساهمين

أ. سياسة الشركة تجاه المساهمين

تتسم سياسة الشركة المتحدة للتنمية بالشفافية والوضوح فيما يتعلق بعلاقتها مع جميع مساهميها ويلتزم مجلس إدارتها بضمان حقوق المساهمين وإطلاعهم على كافة المعلومات التي يقرها نظام الحوكمة بما يضمن العدالة والمساواة بينهم.

ب. علاقات المساهمين

تنص المادة ١١ من النظام الأساسي للشركة على ما يلي: "تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يملكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم. ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر".

وتحتفظ الشركة، وفقاً للمادة ٢٢-١ من نظام الحوكمة، بسجلات صحيحة توضح ملكية الأسهم يتم تحديثها أسبوعياً من بورصة قطر، وهي متاحة للاطلاع لأي مساهم خلال ساعات العمل، علماً بأن لكل الأسهم الحقوق عينها، وأن التصويت بالوكالة مسموح به.

وفي هذا السياق تنص المادة ١١ من النظام الأساسي على ما يلي: "تحتفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه سجل المساهمين يقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم ومواطنهم وما يملكه كل منهم والقدر المدفوع من قيمة السهم. ويجوز لكل مساهم الاطلاع على هذا السجل مجاناً ولكل ذي شأن الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر".

يمنح نظام الشركة الأساسي المساهمين حاملي نسبة معينة من الأسهم الحق في الدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة وهو ينص على ما يلي: "ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما دعت الحاجة لذلك، كما وعليه دعوة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ طلب مراقب الحسابات أو من تاريخ طلب مساهم أو مساهمين يملكون ما لا يقل عن (١٠%) من رأس مال الشركة ولأسباب جدية".

ج. سياسة توزيع الأرباح

نشير هنا إلى غياب سياسة محددة في الشركة المتحدة للتنمية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح للمساهمين، وهو ما لا يتوافق مع المادة ٢٧ من نظام الحوكمة. ويتم في الشركة النظر في تقرير المدقق الخارجي قبل نهاية السنة المالية والتشاور مع الإدارة المالية للشركة، ثم يقترح مجلس الإدارة على الجمعية العمومية طبيعة هذه الأرباح للحصول على موافقة المساهمين بشأنها.

د. حماية حقوق مساهمي الأقلية

بخصوص المادتين (٢٨-٢) و(٢٨-٣) من نظام الحوكمة، نشير إلى أنه لا يوجد في النظام الأساسي أحكام لحماية مساهمي الأقلية في حال الموافقة على صفقات كبيرة كان مساهمو الأقلية قد صوتوا ضدها، كما لا

توجد نصوص تشتمل على آلية تضمن إطلاق عرض بيع للجمهور أو تضمن ممارسة حقوق المساواة في بيع الأسهم، في حال حدوث تغيير في ملكية رأسمال الشركة يتخطى نسبة مئوية محددة (السقف). غير أنه بالرغم مما تقدم، فإن الشركة المتحدة للتنمية تضمن حقوق المساواة في بيع الأسهم من خلال وضع الأسهم في التداول في سوق الدوحة للأوراق المالية، غير أنه يبقى للمساهمين الحاليين حق الأفضلية في شراء هذه الأسهم.

هـ. موقع الشركة على شبكة الإنترنت:

يوفر موقع الشركة على شبكة الإنترنت والمشار إليه أدناه معلومات وافية عن نشاطات الشركة والفرص الاستثمارية، ويتضمن قسماً خاصاً بعلاقات المستثمرين باللغتين العربية والإنجليزية يحتوي على التقارير السنوية والتقارير المالية الربعية للسنة الحالية ولل سنوات السابقة يمكن تحميلها مباشرة من الموقع، وعناوين الاتصال بمسؤول علاقات المساهمين، وتقرير الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وموثائق اللجان المنبثقة عنه، بالإضافة إلى أخبار الشركة التي يتم تحديثها مباشرة بعد الإفصاح عنها أصولاً. يتضمن الموقع أيضاً معلومات وافية عن الشركات الزميلة والتابعة ونسبة المساهمة فيها ومعلومات الاتصال بها وغيرها من المعلومات الهامة.

<http://www.udcqatar.com>

١٢. حقوق أصحاب المصالح الآخرين

عملت الشركة على تطبيق نظام جديد للدرجات الوظيفية، لكن هذا النظام ما زال قيد التطوير ليصبح نظاماً شاملاً يشمل جميع أقسام الشركة، ولهذا الغرض فإن الشركة في صدد النظر في عدد من العروض من شركات استشارية عالمية حول استشارات متعلقة بتطوير نظام الدرجات الوظيفية والحوافز والمكافآت في الشركة.

وضعت الشركة ميثاق لقواعد السلوك لكي يحكم وينظم سلوك الموظفين في الشركة للحرص على ضمان نزاهة وشفافية وحياد وموضوعية وكفاءة هؤلاء المهنية في العمل. وتطلب الشركة من جميع موظفيها التوقيع على نموذج تضارب مصالح مخصص للإفصاح عن أي حالات تضارب واقعة أو مستقبلية، كما يطلب من الموظفين التوقيع على اتفاقية السرية.

تعتمد الشركة في ميثاق قواعد السلوك المشار إليه آلية تسمح لموظفيها باتخاذ كافة الإجراءات للتبليغ عن العمليات والتصرفات المشبوهة تحت حماية مجلس الإدارة وفقاً لسياسة الأبواب المفتوحة التي تتبعها، وعملاً بهذه الآلية، يفترض على الموظف طلب المشورة أو الإبلاغ عن أي حالة فساد، أو تضارب مصالح، أو عدم مساواة، أو عدم التزام بسياسات الشركة، قد تتطلب اهتمام الإدارة. ونشير هنا إلى أن البند ١-٥ من ميثاق لجنة التدقيق أشار إلى ضرورة تقديم ضمان للموظف على منحه السرية والحماية من أي رد فعل سلبي أو ضرر لدى إبلاغه عن أي شكوك تراوده تجاه أي مسائل مثيرة للشك أو الشبهة. والجدير بالذكر أن إدارة الموارد البشرية تقوم حالياً بإعداد قواعد جديدة للسلوك تأخذ بعين الاعتبار هذه المتطلبات.

١٣. المخالفات

حتى تاريخ هذا التقرير، لم يتم رصد أي مخالفات مالية ارتكبت من قبل الشركة سواء بواسطة إدارة التدقيق الداخلية أو المدقق الخارجي، حيث ثبت أن الشركة تقوم باتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تدير المخاطر عبر تنسيق وتعاون مثيرين إدارتها المختصة بالشؤون المالية والقانونية والتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى وحدة التأمين وإدارة المخاطر، وبإشراف مباشر من مجلس الإدارة ولجانه المتخصصة، وخصوصاً لجنة التدقيق التي تقوم بمهامها استناداً لنص ميثاقها المنشور وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.

١٤. تقرير الحوكمة

التزاماً منها بقواعد ومبادئ الحوكمة، أصدرت الشركة المتحدة للتنمية تقارير حوكمة الشركات موقعة من رئيس مجلس الإدارة. شملت هذه التقارير على المعلومات المطلوبة من هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك معلومات عن أعضاء المجلس وهيكل الشركة من حيث إدارتها واللجان وأدوارهم ومسؤولياتهم، كما وضحت مدى امتثال الشركة للقانون ونظم الحوكمة والحالات التي لم توف متطلباتها، وبينت الأطر التي اعتمدتها الشركة في قياس مخاطرها وتقييم الضوابط الداخلية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الأخرى المطلوبة من الهيئة الكريمة.

١٥. الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية

تنظر الشركة المتحدة للتنمية بجدية بالغة إلى جميع المسائل المتعلقة بمسؤولياتها الاجتماعية وتسعى لاتخاذ القرارات السليمة التي تدعم نهج النمو المستدام في الشركة، وتلبية متطلبات المساهمين والعملاء فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. تضع الشركة على رأس أولوياتها توفير منتجات تقلل من استهلاك الطاقة، والاستخدام السليم للموارد، والحد من النفايات، ووضع معايير عالية للعمل مع شبكة الموردين، ودعم المجتمع، بالإضافة إلى ما يلي:

- تنمية قدرتها على توفير الطاقة والحفاظ على الموارد لدى تطويرها لمنتجاتها
- تطبيق معايير عالية فيما يتعلق بحقوق العمال والمسائل البيئية
- دعم المجتمعات التي يعيش ويعمل فيها موظفوها
- التعريف بمستوى أداء الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

رئيس مجلس الإدارة

تركي محمد خالد الخاطر